20060419-0002a-ح

السفير
2006/04/19 opinion

١٣ نيسان: هل تجاوزنا ذهنية الحرب الأهلية؟

أشتي شوكت

سنوات طويلة تفصلنا عن الشرارة التي فجرّت واقعنا المجتمعي المفخخ بشتى الانواع من القضايا والمسائل الملتهبة. بين ظهر يوم الأحد في الثالث عشر من نيسان من العام ١٩٧٥ واليوم، مرت احدى وثلاثون سنة بالتمام والكمال، الأمر الذي يدفع التساؤل: الى اي مدى ابتعدنا فعليا عن ١٣ نيسان ١٩٧٥؟! والى أي مدى هجرنا الذهنية التي ولدت الحرب الأهلية؟! وهل تجاوزنا الاسباب التي أدت الى الأحداث الوطنية الأليمة؟! هل تحصّن المجتمع اللبناني ضد امراض الحروب الأهلية المتنقلة؟! هل اتعظ أبناء الوطن بما جرى في بلادهم؟! هل انفصلنا حقيقة عن خلفية تلك الاحداث؟! ام ان الانفصال هو مجرد بُعد زمني لا أكثر ولا أقل؟!

التساؤل المبرر

عديدة هي المسوغات التي تبرر هذه الاسئلة، وغيرها الكثير. فالسائد في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها وطننا يعزز مثل هذه التساؤلات ويفرضها، حيث نلاحظ عند كل استحقاق «مصيري» وطني تتعاظم حدة الاحتقان الداخلي، وترتفع حرارة الغليان السياسي وتشتد وتيرة التعبئة الطائفية والمذهبية... وتصل لدرجة مخيفة، ما يجعل الاجتماع اللبناني كأنه على فوهة بركان هائل ومرعب. لذلك يحق لنا «كمواطنين»، او لنكن اكثر تواضعا كأشخاص و«جماعات» لبنانية تعيش على هذه الارض وتنتمي اليها، وكانت قد اكتوت بنار جهنم الحرب الاهلية، ان نطمئن على مستقبلنا ووطننا.

لقد عشنا ما يزيد على خمس عشرة سنة في حروب عبثية عنفية ومدمرة... استخدم فيها اللبنانيون كل الموبقات والمحرمات من القتل والتنكيل والخطف والسحل والسحق والقصف والتهجير... لدرجة غدت فيها «بلادنا» نموذجا سلبيا لنمط العلاقات بين أبناء الوطن الواحد، ومضربا للمثل لجهة القساوة والوحشية، اذا لم نقل «البربرية» التي تدلل على «موت الانسان فينا». واصبحت «اللبننة» مصطلحا سياسيا اجتماعيا يعبر بدقة ووضوح عن حالة التفتت والانقسام والتشظي...

وباستثناء التصدي للعدو الصهيوني الذي احتل الجنوب وجزءا من البقاع الغربي ووصل الى بيروت، وباستثناء ظاهرة المقاومة الوطنية التي اجبرت الاحتلال على الانسحاب من بيروت ثم من قسم من الجنوب، الى ان بلغت ذروة الانتصار باندحار العدو عن أرض الجنوب تحت ضربات المقاومة الاسلامية وعمليات التصدي اليومية لقواته، فإن الحرب الأهلية لم يكن فيها اي بصيص من الأمل لمستقبل أفضل. لذلك كان اتفاق الطائف (١٩٨٩) بوابة الدخول الى مرحلة السلم الأهلي الداخلي والمحطة التي يمكن ان تساعد اللبنانيين على التقاط أنفاسهم والعودة الى رشدهم وهدوئهم.

غير ان المرحلة التي نعيشها اليوم بارتباكاتها وتناقضاتها وحروبها الكلامية وتشنجاتها الحادة والتعصب الذي

تفرضه وتحتكم اليه، تولد المخاوف في داخلنا وتعيدنا لتجديد التساؤلات واثارتها.

استقرار الأزمة

اذا كان التاريخ لا يعيد نفسه بشكل اوتوماتيكي ومباشر، واذا كانت الظروف مختلفة في العديد من الوضعيات عما كنا عليه قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ وبعده، غير انه ليس من المبالغة في شيء القول ان الكثير من بذور تلك المرحلة لم تزل معشِّشة في <داخلنا> ومستقرة في لاوعينا، الأمر الذي يدفع الى الاستنتاج الأولي ان جزءا من تلك المرحلة وأزماتها وتوتراتها وعناوينها لم يزل يحاصرنا ويُطبق على صدورنا ويكاد يخنقنا ويسد علينا الآفاق.

ان العناوين التي تدلل على هذه الوضعية تبدو طويلة ومتعددة في تفاصيلها. غير انه لتوضيح الصورة يمكن باختصار شديد جدا الاشارة الى بعض العناوين المتداخلة في ما بينها على النحو التالي:

} الانقسام الطائفي: لم تزل غالبية اللبنانيين تعيش في ذهنية الاطار الطائفي المذهبي بتعصباته وامراضه وافرازاته السلبية وحدوده الضيقة. بل يمكن القول ان ما نعيشه في هذه اللحظات السياسية هو اكثر تعصبا وأشد خطورة بما لا يقاس من مرحلة ما قبل ١٩٧٥ وما بعدها.

لقد عشنا قبيل الحرب الاهلية (١٩٧٥) حالة من <الصفاء> اللاطائفي وفي فضاء من التفاعل الوطني، الى ان جاء ١٣ نيسان بشكل عام ونهاية <حرب السنتين> بشكل خاص ليقضيا عليه كليا، وتحول ما سيأتي من سنين الى انقسام طائفي ومذهبي بامتياز.

ويبدو اننا لم نزل منذ تلك الفترة نعيش هذه الحالة الطائفية المذهبية حيث تتعاظم وطأتها وتتسع رقعتها وتستشرس في تقدمها يوما بعد يوم، ما يؤشر الى اننا لم نخرج من أتون الحرب في هذه النقطة بالذات. وهي من العوامل الاساسية والدائمة لتوتير الاوضاع الداخلية. واللعب على اوتارها قد يكون من السهولة بمكان لاشعال العنف والخندقة مجددا.ان ما يعزز هذه الوضعية الطائفية المذهبية ويوسع من دائرة تأثيرها هو غياب القوى والاحزاب غير الطائفية. فقد عرّت الحرب الاهلية <احزابنا> غير الطائفية وكشفت هُزالها ولاجدوى حضورها. ثم جاءت مرحلة ما بعد الطائف لتزيد انكشافاتها وتعمق من خوائها وتكاد تلغي حضورها وتشوه افكارها. لذلك تبدو آفاق المستقبل المنظور، في ظل محدودية الحضور المدني غير الطائفي المذهبي، محكومة بهذه الوضعية وافرازاتها المرضية.

} التدخل الخارجي: يبدو ان التدخل الخارجي ليس مقولة عابرة في تاريخنا القديم او الحديث او المعاش. لذلك فان التجربة اللبنانية لم ترتق، حتى الآن، الى المستوى الذي يسمح للبلد بقيادة داخلية متوازنة تحمي الداخل وتصون وحدته وتعمل لخدمته... بدون ارشاد خارجي او توجيه خارجي ما، او حضور خارجي ما، الامر الذي يجعل الداخل مفتوحا، باشكال وطرائق مختلفة، على هذا الخارج، من دون ان يقودنا هذا الرأي الى نظرة <سيادية> فعالة، او يدفع الى حد عدم التمييز او توضيح طبيعة هذا الخارج ونوعيته.

ان هذه الوضعية المترسخة في الاجتماع السياسي اللبناني تفرض وتسهل كل انواع التدخلات واشكالها من جهة، وتجعل كل طرف من اطراف <النسيج الوطني> يستقوي من جهة اخرى بخارج ما لتأمين حضوره واعلاء شأنه، ونجعل <الخارج> من جهة ثالثة هو الاكثر تأثيرا وتحديدا في شؤون البلد وجماعاته...

} التوافق اللبناني: لقد ساهمت في تفجير الاوضاع الداخلية في لبنان حدة التباعد بين اللبنانيين على العديد من المقولات والمنطلقات. فالخلاف حول الهوية والحكم والسلطة وبناء الدولة والتنمية والعلاقة مع المحيط والموقف من المقاومة وسلاحها... كان مادة لانقسام مجتمعي حاد ولد ما ولده من مآس وصراعات عنفية في لبنان.

ورغم ان هذه القضايا يفترض انها حُسمت او اخذت طريقها باتجاه التوافق الداخلي بعد اتفاق الطائف غير ان

ما نشهده حاليا يبين انها لم تترسخ في الذهنية السياسية بالقدر الكافي والمطلوب، الامر الذي يجعل حضورها اليوم اشبه بالمواد الملتهبة القابلة للاشتعال.

فبعد كل هذه السنوات العجاف، وبعد سبع عشرة سنة على توقيع اتفاق الطائف فان هذه العناوين الخلافية تناقش مجددا وفي اجواء محمومة تُعيدنا الى سنوات الاقتتال الداخلي ولهيبها المحرق، او الى ما قبل ١٣ نيسان ونمط معالجة قضايا البلد.

} القضايا المعيشية: أحدثت سياسة الدولة غير التنموية وغير المتوازنة اختلالات حادة بين المناطق اللبنانية. فأنتجت منذ الاستقلال أزمات معيشية مستعصية لم تخفف منها فترات الازدهار التي مر بها لبنان قبل الحرب الاهلية. فطبيعة النظام السياسي وتركيبة السلطة السياسية... حالتا وتحولان دون نظرة موضوعية لمتابعة هموم البلد وناسه، لذلك جاءت احداث ١٣ نيسان ١٩٧٥ في جزء منها لتضرب الوضعيات الوحدوية بين اللبنانيين حول قضاياهم المطلبية والحياتية والاقتصادية والصحية والتعليمية...

فبعد ان بدأت قبيل ١٩٧٥ بذور الوعي النقابي والمطلبي تزداد نموا وتخترق الطوائف والمذاهب وتحرج المسؤولين والاحزاب التقليدية جاءت الحرب لتلتهم هذا الانجاز بالكامل.

ويبدو ان سياسة تفتيت الناس طائفيا ومذهبيا لابعادها عن أزمة الحكم والنظام وإلهائها عن متابعة قضاياها الحياتية المطلبية، هي سياسة لم تزل معتمدة بعد الطائف، حيث تم تفريغ النقابات وتشتيت قواها (الاتحاد العمالي العام) وشد الناس باتجاه الدفاع عن حضور طوائفهم مذاهبهم وتعزيز مواقعها في النظام السياسي وزيادة حصة هذه الطوائف والمذاهب فيه.

ان السياسة المعتمدة حاليا تتجاهل المسائل الحياتية والمعيشية وتستند الى ترسيخ الانقسام العمودي بين اللبنانيين، الامر الذي يجعلنا في صميم ذهنية رجالات السلطة ما قبل ١٣ نيسان وفي صميم المسار الذي اعتمد خلال الحرب وبعد الطائف.

تطول إذاً عناوين الموضوعات التي تبين على <اننا> لم نستفد من عبَر ١٣ نيسان ١٩٧٥ ولم <نخرج> من الذهنية التي اوصلت وطننا الى ما وصل اليه. لكن هل يعني هذا اننا امام مشهد <جديد> سيؤدي الى يوم آخر يكون صاعقا مفجرا لاوضاعنا المفخخة، كما كانت بوسطة عين الرمانة.

ان المعطيات في اللحظة الراهنة قد لا تُقدم هذا الاحتمال، خاصة ان مراكز القرار الخارجية تبدو متوافقة على ضبط ايقاع الصراع الداخلي الحالي وتحديد مجالاته. لكن هل علينا ان نبقى متفرجين؟ وكيف يمكن للمجتمع المدني الرافض للحرب الاهلية ان يواجه ما نحن عليه حتى لا نبقى أسرى ما كنا عليه؟!

(؟) استاذ جامعي